القطاع الخاص يواجه جملة من التحديات الفخمة

لم تكن السياسات التجريبية للنظام المباد مقتصرة على جانب معين من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل انها شملت مختلف ميادين ومجالات العمل المعبرة عن المواقف ازاء الموارد والثروات الوطنية وسبل استخدامها وطبيعة الفئات والشرائح المستفيدة منها او الموظفة لصالحها، ولهذا لا نبالغ اذا قلنا ان الجهود كانت مركزة اساساً لخدمة قشرة فوقية في المجتمع العراقي تضم قمة النظام الحاكم وازلامه ومواليه الذين هيمنوا على مقدرات البلاد وحولوها الى إقطاعية لا يمكن الخروج على سلطتها الغاشمة.

وفي هذا السياق حاولت قيادة النظام ووزاراته واجهزته واداراته ان تخلق بدائل مصطنعة تقف على هامش عمل القطاع الخاص، ولكنها تسيطر على انشطته الانتاجية والمصرفية والتجارية والخدمية قسراً دون اتاحة اية فرصة حقيقية للمنافسة، الامر الذي ادى الى انحسار دور ومكانة القطاع الخاص في اطره التقليدية عبر منظمات مجتمع الاعمال القائمة آنذاك والتي شهدت تدخلات فعلية بوسائل واساليب مخجلة لغرض قياداتها.

ورغم التصاق تلك المنظمات بالنظام وارتهان سياساتها وبرامجها وتمثيل قياداتها بتنظيمات الحزب الحاكم، فقد كانت الغالبية المطلقة من قاعدة اعضائها مهمشة على صعيد فرص العمل الاقتصادية المتاحة تحت واجهة عضويتها الاختيارية وبالتالي امكانية احلال المقربين من النظام محلهم وتوفير ادوات الدعم والمساندة لهم بعيداً عن معايير المنافسة ومقاييس الكفاءة والجاهزية حيث قلاد هذا الواقع الى تردي نتائج العمل ووتائر التنفيذ وتدني مستوى الانجازات المتحققة.

واذا اخذنا بنظر الاعتبار واقع استشراء الكساد والتضخم وتداعياتهما على صعيد ضمور وانحسار فرص العمل المتاحة، لا سيما في حقبة التسعينيات من القرن الماضي وتراكم الآثار السلبية للحصار، لاتضحت امامنا العوامل التي ادت الى الغياب الاضطراري للكثير من العاملين الاكفاء في القطاع الخاص عن الساحة الاقتصادية ولجوئهم الى التجميد القسري لأنشطتهم خاصة في ظل عدم قدرتهم على منافسة ازلام النظام ومواليه.

ولعل من ابرز العوامل الاخرى التي اسهمت بقسطها في انحسار دور القطاع الخاص وتقليص مشاركة الطبقة الوسطى في العملية الاقتصادية وتضييق تركيبها الى ابعد الحدود يمكن تأشيرها بما يلي:

اولاً: توقف ٨٥٪ من المشاريع الصناعية للقطاع الخاص وتشغيل النسبة الباقية منها بطاقات انتاجية متدنية لا تصل في افضل الاحوال الى ٤٠٪ من السعات التصميمية.

ثانياً: اعتماد سياسات ضريبية جائرة تستحوذ الدولة من خلالها على نسبة كبيرة من ارباح النشطاء اقتصادياً في القطاع الخاص، واكثر من ذلك تلاحق حتى اولئك الذين اضطروا الى تجميد اعمالهم لكي تفرض عليهم ضرائب باهظة على ارباح وهمية لم تتحقق اصلا.

ثالثاً: انتشار ظواهر الفساد المالي وسوء الادارة الاقتصادية في توفير فرص العمل وارساء العقود على اشخاص غير مؤهلين تنقصهم الخبرة العلمية والعملية فضلاً عن الامكانات المادية والتقنية.

رابعاً: الانهيار شبه الكامل للبنى التحتية، لا سيما تلك المتعلقة بالطاقة الكهربائية والمياه والنقل والاتصالات وما إلى ذلك.

خامساً: التراجع الكبير في الخدمات المتصلة بالتنمية البشرية، كالصحة والتعليم وسوء ادارة مرافقها وتقليص الاستثمارات الموظفة لاعادة تأهيلها واضافة الجديد منها.

سادساً: زيادة معدلات البطالة السافرة والمقنعة، وتدني متوسط دخل الفرد العراقي ووصوله الى معدلات تعبر عن مستوى انتشار الفقر والحرمان بين المواطنين على نطاق واسع.

سابعاً: غياب الأطر القانونية للسياسات المالية والنقدية، وبالتالي الاعتماد على الإصدار النقدي في تمويل الانفاق الحكومي المتسارع، لا سيما لتغطية الآلة العسكرية والامنية للنظام، الامر الذي ادى الى ارتفاع نسب التضخم الجامح وانهيار القوة الشرائية للعملة الوطنية وافقار شرائح هامة اساسية في المجتمع.

ثامناً: نشوء التشوهات الهيكلية والاختلالات العميقة في الاقتصاد الكلي، وما بين القطاعات الانتاجية والخدمية نتيجة لهيمنة القطاع العام وادارته غير الكفوءة على الموارد الاقتصادية.

وفي ظل هذه الاجواء والمناخات غير الملائمة، فإن القطاع الخاص وقع فريسة السياسات المتناقضة والممارسة السلبية المدمرة وبالتالي اقتصار اسهاماته على انشطة هامشية محدودة لا تعبر عن امكاناته المادية وقدراته التقنية الحقيقية.

اخبار موجزة

دورات تدريبية للموظفين

سناء النقاش

شارك ٢١٨٤ موظفاً من دوائر الدولة في ١٣٠ دورة تدريبية علمية، اقتصادية في مركز التعليم المستمر في الجامعة التكنولوجية.

وقال مدير المركز الدكتور خليل ابراهيم ان المشاركين في هذه الدورات تلقوا محاضرات عن آخر التطورات الحديثة في الاختصاصات المطلوبة بالتعاون مع وزارة العلوم والتكنولوجيا بشأن دور نقل التكنولوجيا في التطوير الصناعي والاقتصادي للبلد، وتبادل الخبرة بين القطاعات الهندسية والصناعية والجامعات.

واوضح ان المركز يعمل بالتنسيق مع الجامعات العربية والمؤسسات الأجنبية للاستفادة من خبراتها في المجالات كافة.

ملف الاسواق المركزية

مصدر مسؤول في وزارة التجارة ان ملف الاسواق المركزية قد وضع امام رئاسة الوزراء بعد انشاء هيئة للخصخصة في المجلس حيث كانت هناك نية لتأجير هذه الاسواق للقطاع الخاص بعقود طويلة الامد او دخولها مشاريع استثمارية مشتركة خاصة انها واسعة وتقع في مناطق مختلفة من بغداد والمحافظات وتوفر وسائط النقل للوصول اليها، اما الان فإن قضية الاسواق المركزية امام مجلس الوزراء.

اتفاقيات مع البنك الدولي

وقعت وزارة الاتصالات اربع اتفاقيات مع البنك الدولي تتضمن حصول الوزارة على مبلغ ٤٥ مليون دولار من الدول المانحة لتطوير قطاع الاتصالات وانشاء مشاريع جديدة على وفق احدث المواصفات العالمية المعمول بها في اوربا وامريكا.

المغرب وإسبانيا يطلبان من أوروبا تمويل الربط بينهما

تعتزم إسبانيا والمغرب مطالبة الاتحاد الأوروبي بتمويل مشروع يرمي لربط إسبانيا والمغرب عبر مضيق جبل طارق.

وقالت وزارة الأشغال العامة الإسبانية إن البلدين سيطلبان من الاتحاد الأوروبي تمويل خط اتصال ثابت في مضيق جبل طارق.

ولم توضح الوزارة طبيعة خط الاتصال هذا، لكن البلدين كانا قررا في كانون الأول ٢٠٠٣ البدء بمشروع نفق تحت البحر يجتاز مضيق جبل طارق على غرار النفق الذي بنته فرنسا وبريطانيا تحت بحر المانش.

كما قررت حكومتا البلدين تخصيص نحو ٤٨ مليون دولار لتمويل دراسة جدوى المشروع.

وسيتضمن النفق خطين للسكك الحديدية وقاعة كبيرة للخدمات وسيكون بطول ٣٨,٧ كلم منها ٢٧,٧ كلم تحت البحر الأبيض المتوسط بعمق ٤٠٠ متر وسيؤمن الاتصال أولا بين بونتا بالوما في إسبانيا وبالوما مالاباتا في المغرب.

الولايات المتحدة تؤكد أنها أبلغت بعمليات تهريب النفط العراقي

واشنطن (وكالة الصحافة الفرنسية)

أكدت الولايات المتحدة الإسبوع الماضي أنها أبلغت قبل حوالي سنتين بوجود مخطط كبير لتهريب النفط العراقي خارج إطار القيود التي فرضتها الأمم المتحدة، لكنها بالمقابل أصرت بأنها إتخذت إجراءات فورية في حينه.

و كانت وزارة الخارجية الأميركية ترد في إطار تأكيدها هذا على تقارير نشرتها صحيفتان بريطانية و إيطالية و أوضحتا من خلالها بأن أكثر الخروق العراقية جرأة بالتحايل على برنامج النفط مقابل الغذاء تم بعلم الإدارة الأميركية.

و قال المتحدث باسم الوزارة ريتشارد باوتشر أنه تم إبلاغ بعثة الولايات المتحدة في المنظمة الدولية بالمخطط في شهر شباط من عام ٢٠٠٣ و قامت بدورها بإيصال تلك المعلومات الى وزارة الخارجية الأميركية.

و ذكر باوتشر بأن " الوزارة مررت المعلومات التي حصلت عليها الى القوة البحرية التي تطبق الحظر على الصادرات العراقية لكي تتولى التحقيق فيها،" مضيفاً بأن المسؤولين الأميركيين كانوا يدرسون الموضوع في ذلك الوقت.

و قال باوتشر مخاطباً الصحفيين : " أذكركم بأن لدينا نظاماً فعالاً جداً لتمرير المعلوماتفيما بين أجهزتنا و من ثم إتخاذ إجراءات فعالة في عرض البحار لإيقاف هذا النوع من التصدير الغير شرعي للنفط".

و أضاف بأن القوة البحرية لمراقبة العقوبات، التي تدعمها نحو ٢٠ دولة، كانت تجوب بسفنها البحار و تتولى مراقبة أكثر من ١٥٠٠٠ سفينة و قامت بتحويل مسار أكثر من ١٠٠٠ سفينة منها.

و قد تولت الأمم المتحدة مراقبة مبيعات العراق من النفط، بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء الذي إستمر للفترة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٣, و في إطار تلك المراقبة كانت الأمم المتحدة تضمن بأن عائدات البرنامج كانت تستخدم لشراء الأغذية و الأدوية و التجهيزات الانسانية الضرورية الأخرى.

و قد بدأ العمل بتحقيق موسع في الادعاءات التي أشارت الى أن البرنامج يعج بالانتهاكات التي سمحت للنظام السابق المخلوع و البلدان المتورطة في الوساطات بمراكمة مبالغ ضخمة من عوائد عمليات التهريب تلك.

و طبقاً لتقرير إستقصائي نشر في جريدتي فايننشال تايمز البريطانية و إيل سور ٢٤-أور الإيطالية فإن الولايات المتحدة و بريطانيا غضتا النظر عن مخطط ضخم لتهريب النفط قام به العراق مطلع ٢٠٠٣,

و قد شملت تلك العملية، وفقاً للتقارير الآنفة الذكر، ١٤ ناقلة تم إرسالها من قبل إحدى الشركات الأردنية لنقل سبعة ملايين برميل من النفط في الأقل مقابل عوائد تصل الى حوالي ١٥٠ مليون دولار. فيما حصل أصدقاء رأس النظام السابق على ٥٠ مليون دولار أخرى.

و قالت الصحيفتان أنهما تمتلكان أدلة تفيد بعدم صدور أي إجراء عن الإدارتين الأميركية و البريطانية برغم إن بعثتيهما الدبلوماسيتين في الأمم المتحدة أوصلت التقارير التي أشارت الى المخطط العراقي للإدارتين كما ينبغي.

و قد نقلت الفايننشال تايمز عن تجار نفط لم تكشف عن هويتهم قولهم أنه تم إبلاغهم بشكل غير رسمي بأن الأميركيين سمحوا بتمرير تلك الناقلات لإن المملكة الاردنية الهاشمية إحتاجت الى تعزيز خزينها الستراتيجي قبل اندلاع حرب الخليج الأخيرة.

و قال باوتشر أن الإدارة الأميركية كانت تتعاون بشكل كامل مع التحقيقات التي جرت في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء . و أضاف : " نتوقع بأن تكون تلك التحقيقات وافية و موضوعية و تلقي الضوء على كل المعلومات الضرورية"، و لكن باوتشر رفض التحدث عما إذا كان المخطط الأردني المزعوم من بين المواضيع التي دخلت ضمن نطاق التعاون الأميركي مع التحقيقات الجارية.

ترجمة : عمار أسعد
عن وكالة الصحافة الفرنسية

فورد تحقق أرباحا بفضل قروض تمنحها للمشترين

أعلنت شركة فورد الأمريكية العملاقة لصناعة السيارات أنها حققت أرباحا أعلى خلال الربع الرابع من العام الماضي بفضل القروض التي تمنحها لمشتري سياراتها لتمويل شراء تلك السيارات.

وقد حققت الشركة ٣,٥ مليار دولار بارتفاع بلغ ثلاثة مليارات دولار عن عام ٢٠٠٣ ، بينما ازداد إجمالي إنتاجها بمقدار ٧,٢ مليار دولار ليبلغ ١٧٠,٨ مليار.

وفي الربع الرابع من العام الماضي فقط حققت فورد صافي ربح بلغ ١٠٤ ملايين دولار مقارنة بخسارة بلغت ٧٩٣ مليون دولار قبل عام. ولكن وحدة إنتاج السيارات بها لم تحقق أرباحا بل عانت من خسارة. وعلى الرغم من أن القروض التي منحتها شركة فورد للمشترين أنقذتها من الخسارة ، فقد عانت وحدة إنتاج السيارات خسارة بلغت ٤٧٠ مليون دولار خلال الربع الرابع، كما انخفضت مبيعاتها في الأسواق الأمريكية بنسبة ٣,٨٪ خلال تلك الفترة.

إلا أن فورد تعمل بجد لإعادة الحيوية لقطاع إنتاج السيارات من خلال تقديم طرازات جديدة عرضت في المعرض الدولي للسيارات في ديترويت، كما خرجت طرازات أكثر شعبية خلال النصف الثاني من العام الماضي.

وقد بلغ إجمالي مبيعات السيارات خلال عام ٢٠٠٤ ستة ملايين و٧٩٨ ألف سيارة بزيادة ٦٢ ألف سيارة عن عام ٢٠٠٣، بينما بلغت مبيعات الربع الرابع من العام الماضي مليونا و٧٥١ ألف سيارة بانخفاض ١٣٣ ألف سيارة عن نفس الفترة من العام الماضي.

و حققت فورد أرباحا اجمالية بلغت ٨٥٠ مليونا دولار بارتفاع بلغ ٦٩٧ مليوناً عن العام الماضي حيث لم تحقق سوى ١٥٣ مليون دولار.

المانحون يرفعون حجم مساعداتهم لإندونيسيا

رفعت الدول المانحة حجم المعونات الإضافية إلى إندونيسيا إلى ٥,١ مليار دولار العام الحالي منها ١,٧ مليار للمساعدة في إعادة بناء شمالي جزيرة سومطرة.

فقد تعهد المانحون بتقديم ٢,٨ مليار دولار إضافية لتضم إلى المبلغ السابق الذي أعلنت الدول المانحة عن تقديمه الشهر الماضي.

وعلى الرغم من الأضرار الكبيرة التي ألحقها المد البحري تسونامي باقتصاد إندونيسيا فإن وزير اقتصادها توقع نسبة نمو بأكثر من ٦٪ العام الحالي.

في الوقت نفسه حث الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودويونو الناجين من المد البحري الذي ضرب إقليم آتشه إلى البدء في عملية إعادة إعمار منطقتهم والتطلع إلى المستقبل.

جاء ذلك أثناء أول زيارة ليودويونو مع عدد من الوزراء والمسؤولين والرئيس الأسبق عبد الرحمن واحد إلى عاصمة الإقليم بندا آتشه منذ ضربها تسونامي في السادس والعشرين من الشهر الماضي، وحيث أدى صلاة عيد الأضحى في المسجد التاريخي هناك.

وقال الرئيس الإندونيسي إن لدى الحكومة خطة تنمية رئيسية جديدة تتضمن إعادة بناء البنية التحتية والمدارس وإنعاش الاقتصاد.

وقد ارتفعت حصيلة القتلى في إندونيسيا جراء تسونامي بشكل مثير خلال الأسبوع المنصرم بعدما أضافت وزارة الشؤون الاجتماعية ٥٠ ألف شخص إلى رقم القتلى في الكارثة. ووصل الرقم الإجمالي الآن إلى أكثر من ١٦٦ ألف قتيل.

٧٥٠ مليون دولار قيمة الصادرات الصناعية والغذائية الجزائرية للعام الماضي

الجزائر - (كونا)

بلغت قيمة الصادرات الصناعية والغذائية الجزائرية في العام الماضي حوالي ٧٥٠ مليون دولار وهو ما يعادل نسبة ٣ في المئة من مجموع صادرات الجزائر.

وذكرت احصائيات صادرة عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ان نسبة نمو الصادرات غير النفطية والغازية للعام الماضي مقارنة مع عام ٢٠٠٣ بلغت ٢٠ في المئة.

واوضحت الاحصائيات ان قيمة تلك الصادرات في الاشهر التسعة الاولى من العام الماضي بلغت ٥٩٢ مليون دولار وجاءت صادرات الزيوت والاسمدة الكيماوية والمواد الحديدية والنحاس في المرتبة الاولى.

واحتلت المواد الغذائية المصدرة في الفترة نفسها المرتبة الثانية لتبلغ قيمتها حوالي ٩٧ مليون دولار واشتملت على التمور والعنب والزبدة والحليب والشحوم والزيوت النباتية .وفي المرتبة الثالثة من قيمة الصادرات جاءت المعادن المصهورة والفوسفات وجلود البقر بقيمة ٧٨ مليون دولار .

واحتلت مواد التجهيز الصناعية من عربات نقل السكك الحديدية واسلاك الكهرباء المرتبة الرابعة في ترتيب الصادرات الجزائرية بقيمة ٣٠ مليون دولار فيما بلغت حصة المواد الاستهلاكية ١٢ مليون دولار وتمثلت بصادرات الجرائد والمنشورات الورقية.

نظيف .. تطبيق حزمة من الاجراءات والتسهيلات سعيا الى تشجيع الاستثمار في مصر

القاهرة (كونا)

قال رئيس الوزراء المصري الدكتور احمد نظيف ان الحزمة المتكاملة من الاجراءات والتسهيلات التي طبقت من قبل حكومته عادت بالاثر الايجابي في الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار.

واوضح المتحدث باسم مجلس الوزراء الدكتور مجدي راضي في تصريح صحفي ان الخطة المتبعة من قبل الحكومة المصرية في تشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل منتجة وزيادة الخدمات وتحسين ادائها ادت الى زيادة معدلات النمو السنوي.

واشار راضي في هذا الاطار الى ارتفاع معدل النمو من ٣ر٢ في المائة خلال الربع الاول من العام المالي الحالي (يوليو وسبتمبر) الى ٤ر٨ في المائه خلال الربع الثاني (اكتوبر ويناير) "مما يبشر بالوصول الى النمو المستهدف وهو خمسة في المائة".

وذكر ان نظرة المؤسسات المالية العالمية المختصة بقياس الجدارة الائتمانية "قد تغير تجاه مصر الى النظرة الايجابية" لافتا الى ان ذلك انعكس على ما لمسه المواطن من استقرار في المجالات الاقتصادية وانخفاض في اسعار العملات الاجنبية في مواجهة الجنيه المصري.

وقال ان تفعيل سياسة (الشباك الواحد) للمستثمر واعادة هيكلة هيئة الاستثمار بمصر والعمل بالاجراءات الجديدة ادت الى لفت نظر التفاف المستثمرين نحو مصر خاصة شركات البتروكيماويات والصناعات الثقيلة.

واشار ايضا الى زيادة عدد الشركات المهتمة بالاستثمار بالساحل الشمالي الغربي والبحر الاحمر والتوجه الى الاستثمار العقاري من قبل الشركات الخليجية اضافة الى زيادة الاستثمار في مجال الزراعة واستصلاح الاراضي.

وكان رئيس الوزراء المصري قد اعتبر ان ارتفاع العملة الوطنية امام الدولار في الاونة الأخيرة دليل على ان الاقتصاد الوطني يسير في "الطريق الصحيح" مرجحا ان يصبح الجنيه اكثر قوة مستقبلا في سوق النقد الاجنبي.

وذكر في هذا الاطار ان انخفاض سعر الدولار أمام الجنيه المصري من شأنه ان ينعكس بالايجاب على خفض أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية موضحا ان البنك المركزي المصري يطبق سياسة نقدية أدت الى استقرار سعر الجنيه في سوق الصرف.

احصاءات بريطانية تظهر تفاوتا في حجم الاقتراض العام

رسمت احصاءات بريطانية نشرت عن حجم الاقتراض العام في البلاد صورة مختلطة بعد ان اظهرت تفاوتا في بيانات مؤشري تمويلات القطاع العام وتحركهما في اتجاهين متعاكسين.

واظهرت الارقام التي نشرها المكتب الوطني للاحصاءات ان مؤشر الاقتراض الصافي الذي تفضله الحكومة اظهر تحسنا ملحوظا في كانون الاول الماضي حيث انخفض حجم الاقتراض الى ٥ر٢ مليار جنيه استرليني مقارنة بـ٧ر٥ مليار جنيه في كانون الاول ٢٠٠٣, في المقابل اظهرت الارقام ان مؤشر الطلب على السيولة وهو اكثر عرضة للتقلبات الشهرية ارتفع الى ١٤ر٧ مليار جنيه استرليني بزيادة قدرها ١ر٦ مليار جنيه استرليني في الفترة ذاتها.

ودفعت هذه الارقام المحللين الى التساؤل عما اذا كان وزير المالية البريطاني غوردان براون يستطيع الوفاء بـ"هدفه الذهبي" وهو حصر الاقتراض للاستثمار في الدورة المالية الحالية والتي تليها.

واكد براون لمجلس العموم البريطاني مرارا بان هدفه سيتحقق ولكنه رفض وضع حد زمني لنهاية الدورة الاقتصادية الحالية، وقال محللون ان الهدف الذي وضعه وزير المالية مازال في اطار الممكن واكدوا ان البيانات التي نشرت اواخر الاسبوع مشجعة الى حد ما.

ويبلغ حجم الاقتراض العام في بريطانيا حاليا وفقا لمكتب الاحصاء ١ر٣٧ مليار جنيه استرليني خلال تسعة اشهر حتى الان وهو اعلى بمقدار ٢ر١ مليار جنيه استرليني عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٣,

وتوقع براون في كانون اول الماضي وقبل اعداد تقرير عن الميزانية تراجعا طفيفا في حجم الاقتراض العام لهذه السنة والتي تليها.